

القسم السابع: عددٌ من أهم المسوح الميدانية

يهدف هذا القسم من الدراسة خلال أجزائه المختلفة إلى عرض نبذة عن أهم المسوح الميدانية الحالية. إلا أنه من الحق أن نشير إلى وجود عدد من المسوح التي لم تُدرج في هذا القسم من الدراسة على الرغم من أهميتها، وذلك لعدم تمكن فريق البحث من إيجاد الوثائق والبيانات التي تصف العملية الإحصائية المولدة لبيانات مثل تلك المسوح.

١.٧ بحث العمالة بالعينة:

يعتبر السكان أساس كل الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية التي تُمارس في المجتمع، وهم مصدر القوى البشرية التي تعتبر الوعاء الذي تخرج منه الموارد البشرية (القوى العاملة) بمختلف نوعياتها وخصائصها والتي تشارك وتتعاون في توفير سبل العيش لها ولبقية السكان. وبهذا المفهوم تعتبر الإحصاءات والدراسات المتعلقة بنمو وتركيب وتوزيع القوى البشرية وقوة العمل على جانبٍ كبير من الأهمية لأنها تخدم أغراض كثيرة ومتنوعة. و يضطلع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالدور الأساسي في جمع وتقييم وتحليل ونشر بيانات السكان والقوى البشرية وقوة العمل من خلال عدة مصادر مثل تعدادات السكان والأبحاث والإحصاءات والدراسات المختلفة. ومن أهم تلك الأبحاث التي ينفذها الجهاز بحث العمالة بالعينة حيث يهدف هذا البحث إلى:

١. قياس حجم القوى البشرية وقوة العمل المصرية المدنية بالمجتمع.
 ٢. قياس درجة العمالة والبطالة بالمجتمع.
 ٣. دراسة التوزيع الجغرافي والنوعي لقوة العمل (مشتغلين ومتعطلين) طبقاً للخصائص المختلفة.
- وتتضمن النشرة السنوية المجمع للبحث هذه المتغيرات جميعها، بينما تقتصر النشرة الربع سنوية على مجموعة قليلة من هذه المتغيرات.

لم تكن البيانات عن السكان والقوى العاملة متوفرة قبل عام ١٩٥٧ في مصر إلا عن السنوات التي يُنفذ فيها تعداد السكان باعتباره أقدم أساليب جمع البيانات عن السكان وقوة العمل. ويرجع تاريخ بحوث القوى العاملة بالعينة في مصر إلى عام ١٩٥٧ حيث أُجريت أول دورة في نوفمبر من ذلك العام، ثم استمر تنفيذ البحث بعد ذلك في دورات متعاقبة بدورية غير منتظمة حيث كان يصدر بدورية سنوية

وفى بعضها نصف سنوية أو ربع سنوية مثلما هو الحال فى الوقت الحالى. وحيث أن تعدادات السكان توفر البيانات والمؤشرات التي ينفذها البحث، لذلك لم يُنفذ البحث فى كافة السنوات التعدادية.

وحالياً يتم تنفيذ البحث فى أربع دورات سنوياً (يناير/أبريل/يوليو/أكتوبر) وذلك لأخذ أثر الموسمية على العمالة والبطالة فى الاعتبار. وتصدر نشرة سنوية مجمعة إضافةً إلى النشرة المختصرة عن كل ربع سنة على حدا.

يتم تنفيذ البحث بأسلوب العينة ووحدة العينة النهائية هي الوحدة السكنية. ويبلغ حجم العينة للدورة الواحدة ٢١٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً، وتغطى عينة البحث كافة محافظات الجمهورية (حضر/ريف). ويتم سحب عينة البحث من عينة أساسية تم إعدادها -خصيصاً- لخدمة كافة الأبحاث الأسرية التي ينفذها الجهاز.

يؤخذ بفترة الإسناد الزمني القصيرة (أسبوع) عند جمع بيانات البحث خاصةً بيانات العمالة والبطالة. وهذا الأسبوع هو الأسبوع الأول من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر والذي يبدأ بيوم السبت للأربع دورات على الترتيب. ويتم جمع البيانات عن كافة الأسر المعيشية التي تسكن الوحدات السكنية المختارة بالعينة. وحيث أن البحث يقيس قوة العمل المدنية المصرية داخل الجمهورية خلال فترة الإسناد الزمني (أسبوع البحث)؛ لذا لا تشمل بيانات البحث كلاً من:

١. أفراد الأسر العسكريين.
٢. الأسر أو الأفراد غير المصريين.
٣. أفراد الأسر الذين يعملون خارج الجمهورية خلال أسبوع البحث.

٢.٧ بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك:

تعتبر أبحاث الدخل والإنفاق والاستهلاك (أبحاث ميزانية الأسرة) من الأبحاث الإحصائية الهامة، لما توفره من بيانات تساعد على التعرف على الأنماط الاستهلاكية للمجتمع، والتغيرات التي تطرأ على تلك الأنماط نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث من فترة لأخرى. حيث تُعتبر أبحاث الدخل والإنفاق والاستهلاك أحد المصادر الهامة للبيانات الأساسية التي يُعتمد عليها لتوفير العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية للمجتمع، حيث تجرى بصفة دورية كل عدة سنوات.

ويهدف هذا البحث إلى:

١. تقدير كميات وقيم السلع التي يستهلكها أفراد أسر العينة، وكذلك قيم الخدمات التي يتم الحصول عليها خلال سنة البحث لتقدير الطلب الحالي، وتحديد مستويات الاستهلاك لهذه السلع والخدمات في الخطط القومية.
 ٢. التعرف على متوسط دخل الأسرة ومتوسط دخل الفرد.
 ٣. التعرف على التوزيع النسبي للإنفاق، وعلى بنود الإنفاق المختلفة... الخ.
- أُجرى البحث على المستوى القومي في السنوات ٥٩/٥٨، ٦٥/٦٤، ٧٥/٧٤، ٨٢/٨١، ٩١/٩٠، ٩٦/٩٥، ٢٠٠٠/٩٩. ويعتبر آخر بحث، والذي تم إجراؤه في سنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤، هو البحث الثامن الذي ينفذه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على المستوى القومي، ويغطي البحث سنة كاملة اعتباراً من أول أكتوبر ٢٠٠٣ حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٤. وقد أنتهج فيه أسلوب جديد يعتمد على إنتاج المخرجات في توقيت لا يبتعد كثيراً عن نهاية العمل الميداني. حيث تم العمل بخطوات متوازية في مختلف مراحل العمل، فقد تم جمع بيانات الشهر، وإدخال البيانات على أجهزة الحاسبات الشخصية في الشهر التالي. وسبق تلك المراحل عدة عمليات محكمة من الإشراف الميداني، والمراجعة الميدانية، والمراجعة الفنية المركزية، وضبط العلاقات مكتبياً، واختبار البيانات آلياً، وقياس دقة البيانات... الخ.
- وبإلقاء نظرة على بحث عام ٢٠٠٠/٩٩، نجد أنه تم تنفيذ البحث بأسلوب العينة شأنه في ذلك شأن كل الأبحاث السابقة، وقد تم اختيار عينة ممثلة لكافة محافظات الجمهورية بكل من الحضر والريف بما في ذلك محافظات الحدود. وقد بلغ حجم عينة أسر البحث ٤٨٠٠٠ أسرة معيشية (عام ٢٠٠٠/٩٩)، بينما كان العدد ١٥٠٩٠ أسرة معيشية في بحث (١٩٩٦/٩٥)، موزعة على الحضر والريف بنسبة ٦٠٪ للحضر. ٤٠٪ للريف.
- وقد بلغ عدد الأسر غير المستجيبة (٥١) أسرة في بحث ٢٠٠٠/٩٩ بنسبة ٠,١٪ من إجمالي حجم العينة، بينما بلغ عدد الأسر غير المستجيبة (٢٨٥) أسرة في بحث ١٩٩٦/٩٥ بنسبة ١,٩٪ من إجمالي حجم العينة. الأمر الذي يعكس مدى التقدم في الوعي الإحصائي لدى معطي البيان، والجهد الذي بذله موظفي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في توعية الأسر بمدى أهمية تلك الأبحاث الأسرية وفائدتها للتخطيط على المستوى القومي والإقليمي.

وقد رُوِيَ في تصميم الإستثمارات المستخدمة الاستفادة من الخبرات السابقة والتوصيات الدولية في هذا الشأن.

٣.٧ التعداد الاقتصادي:

قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء التعداد الاقتصادي الثالث في جمهورية مصر العربية بأسلوب الحصر الشامل الذي يغطي جميع الأنشطة الاقتصادية في قطاعات الدولة المختلفة وذلك خلال عام ٢٠٠١. وقد بدأ التحضير لإجراء التعداد في النصف الثاني من عام ١٩٩٩ بتحديد النقاط الأساسية في خطة التعداد وهي:

١. إعداد إطار شامل وحديث للمنشآت في جميع محافظات الجمهورية بتقسيماتها الإدارية والمحلية المختلفة.
٢. التعرف على آراء مستخدمي بيانات التعداد فيما يحتاجونه من بيانات التعداد بالإضافة إلى ما يتم جمعه -عادةً- في الإحصاءات الدورية والتعداد.
٣. إجراء التعداد وتوفير بياناته في وقتٍ مبكرٍ يسمح بمقابلة الاحتياجات القومية العاجلة من بيانات التعداد لتوفير بيانات حديثة عن مقومات النشاط الاقتصادي على المستوى القومي والجغرافي، وكذلك التعرف على مدخلات ومخرجات كل نشاط وقياس مدى مساهمته في الناتج القومي، والوقوف على وضع العمالة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة.
٤. تطوير إستثمارات التعداد بشكلٍ يواكب التقدم الكبير في أسلوب العمل الإحصائي ونشر نتائج التعداد والأبحاث المختلفة.

وُضِعَت خطة التعداد وأسلوب تنفيذه للحصول على بيانات دقيقة عن مقومات النشاط الاقتصادي في الجمهورية من جميع المنشآت الاقتصادية العاملة في الأنشطة المختلفة في جميع القطاعات بأسلوب الحصر الشامل لجميع هذه المنشآت.

وتنقسم منهجية التعداد إلى:

١. التجربة القبلية للتعداد.
٢. التنفيذ الميداني للتعداد.

بعد الانتهاء من تصميم إستثمارات التعداد ووضع الخطة المبدئية له أجريت تجربة قبلية فى بعض المناطق المختارة بالعينة من محافظات القاهرة والقليوبية والجيزة، لدراسة مدى إحكام خطة التعداد فى الحصول على إطار شامل حديث للمنشآت. كذلك الوقوف على مدى استجابة المنشآت للبنود الجديدة المضافة لإستثمارات التعداد بعد تحديثها. تم التنفيذ الميداني للتعداد فى ثلاث مراحل متتالية. حُدِدَت أهداف المرحلة الأولى بالحصول على إطار حديث وكامل لجميع المباني فى مدن وقرى محافظات الجمهورية. واختصت المرحلة الثانية بجمع بيانات التعداد الاقتصادي لمنشآت القطاع الخاص غير المنظم والمدرجة فى (٩ إستثمارات). بينما اختصت المرحلة الثالثة والأخيرة بجمع بيانات المنشآت العاملة فى قطاع الأعمال العام والقطاع العام والقطاع الخاص المنظم، والمدرجة فى (٤١ إستمارة) وهى إستثمارات الإحصاءات الجارية.

بدأت مرحلة الأعمال الميدانية للتعداد اعتباراً من شهر أبريل عام ٢٠٠١ حيث بدأت المرحلة الميدانية الأولى، وهى تحديث إطار المباني ومكوناتها من وحدات ومنشآت وإعداد إطار التعداد الاقتصادي. ثم أعقبها مرحلة جمع بيانات التعداد الاقتصادي لمنشآت القطاع الخاص غير المنظم والتي انتهت فى جميع المحافظات فى منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠١. وبدأت المرحلة الثالثة والأخيرة والخاصة بجمع بيانات منشآت قطاع الأعمال العام والقطاع الخاص المنظم (مرحلة الإحصاءات الجارية) فى أول نوفمبر ٢٠٠١ وانتهت فى أواخر ديسمبر ٢٠٠١. وقد بدأت أعمال التجهيز الآلي لبيانات التعداد الاقتصادي من منتصف شهر سبتمبر عام ٢٠٠١ بترميز وإدخال البيانات، وانتهت هذه المرحلة فى أواخر يونيه ٢٠٠٢ حيث تم إخراج مؤشرات النتائج النهائية للتعداد.

٤.٧ التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت:

يعتبر التعداد من المشروعات ذات الأهمية الكبرى نظراً لاعتماد الدولة على البيانات التي يوفرها والحقائق الضرورية التي يصورها فى كثيرٍ من المجالات، وطبقاً لنتائجه تصدر الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوضع البرامج اللازمة لتحسين الأحوال المعيشية. ويرجع تاريخ التعدادات السكانية فى مصر فى العصر الحديث إلى عام ١٨٨٢ حيث أجرى أول تعداد للسكان آنذاك. ويعتبر التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦ هو التعداد الثانى عشر فى سلسلة هذه التعدادات.

واهتماماً من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتهيئة الظروف المناسبة لإجراء هذا التعداد، فقد بدأ الإعداد والتحضير له مبكراً منذ أوائل ١٩٩٢. حيث شكّلت اللجنة التحضيرية للتعداد وكذلك مجموعات اللجان الفنية المتخصصة في الجوانب المختلفة لأنشطة خطة التعداد، التي قامت بدراسة الدروس المستفادة من إجراء التعداد الأخير والمشاكل والصعوبات التي صادفت إجراءه ووضع الحلول لتذليلها، ودراسة الأساليب الحديثة المستخدمة في إجراء تعدادات الدول المختلفة مثل الصين والولايات المتحدة وإنجلترا واليابان الخ.

وقد تمت دراسات اللجان المختلفة بتنفيذ ثلاث تجارب قبلية أجريت خلال السنوات ٩٣، ٩٤، ١٩٩٥، تم الوصول بإجرائها إلى خطط تفصيلية محكمة للأنشطة المختلفة لخطة التعداد. كذلك صُممت الإستمارات النهائية للتعداد وجداول التبويبات المقرر نشرها من بيانات التعداد، كما تمت تجربة التجهيز الآلي لبيانات التعداد. وقد تضمنت خطة التعداد إجراء أربعة تعدادات توفيراً للجهد والتكلفة -إذا أجرى كلٌ منها منفرداً- بالإضافة إلى الرغبة في توفير بيانات شاملة تحتاجها الدولة في مجالات السكان والإسكان والأنشطة الاقتصادية، وهذه التعدادات هي:

١. تعداد السكان.
٢. تعداد المنشآت.
٣. تعداد المباني ومكوناتها من وحدات.
٤. تعداد الظروف السكنية.

وقد تم تنفيذ التعداد في أربع مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة تحديد الشياخات وترقيم وحصر الطرق والبلوكات. وتم فيها تحديد الشياخات وترقيم وحصر الطرق والبلوكات في المدن ومراجعة حدود القرى ومكوناتها من توابع وترقيم وحصر البلوكات في القرى. وتم تنفيذ هذه المرحلة خلال ٤٥ يوماً بدأت من ١٩٩٦/٦/١ وانتهت في ١٩٩٦/٧/١٥ وقد قام بتنفيذ هذه المرحلة حوالي ٨٥٠٠ معاون بالإضافة إلى مجموعة المفتشين والمراقبين.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة حصر المباني ومكوناتها. وتم فيها ترقيم وحصر المباني ومكوناتها من وحدات ومن بها من أسر وترقيم المنشآت. وقد تمت هذه المرحلة خلال ٤٥ يوماً بدأت في ١٩٩٦/٨/٧

وانتهت في ١٩٩٦/٩/٢٠ وقد قام بتنفيذ هذه المرحلة حوالي ١٧٠٠ معاون بالإضافة إلى مجموعة المفتشين والمراقبين.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة حصر المنشآت في المدن والقرى. وتم فيها استيفاء بيانات إستمارات تعداد المنشآت خلال عشرين يوماً بدأت في ١٩٩٦/١٠/٦ وانتهت في ١٩٩٦/١٠/٢٦، وقد قام بتنفيذ هذه المرحلة حوالي ٢٥٠٠٠ معاون ومسجل بالإضافة إلى مجموعة المفتشين والمراقبين.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة عد السكان وجمع بيانات الأفراد والظروف السكنية. وقد تمت هذه المرحلة خلال عشرين يوماً بدأت من ١٩٩٦/١١/١٩ إلى ١٩٩٦/١٢/٨ وقد جمعت بيانات السكان عن ليلة ١٩/١٨ نوفمبر ٩٦ وقام بتنفيذ هذه المرحلة حوالي ٦٠٠٠٠ عداد بإشراف مجموعة المعاونين والمشرفين السابق لهم العمل في المراحل السابقة.

أما عن أسلوب التنفيذ الميداني للتعداد فقد وُضِعَت خطة التنفيذ الميداني للتعداد بشكلٍ يحقق الأهداف المرجوة من إجراء تعداد شامل لجميع المباني ومكوناتها والأسر والمنشآت وكذلك توفير بيانات دقيقة تخدم أغراض التنمية ووضع البرامج والسياسات اللازمة لرفع مستوى معيشة الأفراد.

وتحقيقاً لذلك تم تنفيذ الأسلوب التالي :

١. اتُبعَ الأسلوب التقليدي في تحديد الشياخات وترقيم وحصر الطرق في جميع مدن الجمهورية ماعدا محافظتي بورسعيد والسويس ومدينة الإسماعيلية.
٢. اتُبعَ أسلوب تقسيم الشياخات إلى مناطق معاونين (بكل منها ١٠٠٠ وحدة سكنية) وتم ترقيم وحصر عدد البلوكات في كل منطقة معاون.
٣. تم ترقيم وحصر البلوكات في القرى في وقتٍ متزامن مع تحديد الشياخات وترقيم وحصر الطرق والبلوكات في المدن.
٤. تم ترقيم وحصر المباني ومكوناتها من وحدات وحصر الأسر وترقيم المنشآت في مرحلةٍ واحدة في كل من الحضر والريف واستخدمت إستمارة واحدة في مناطق الحضر والريف.
٥. تم حصر المنشآت في مرحلة منفصلة بواسطة مشغل متخصص. الأمر الذي يحقق جودة عالية لبيانات المنشآت.

٦. حُدِّت مدة تنفيذ كل مرحلة ميدانية بحيث تعطى فرصة للقائم بتنفيذها للتدقيق عند استيفاء بيانات الإستمارات المختلفة.

٥.٧ بحث الصحة والسكان (DHS):

يعتبر المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥ (EDHS-٢٠٠٥) - هو أحدث ما تم فى سلسلة المسوح السكانية الصحية على المستوى القومي فى مصر. وقد تم تنفيذه تحت رعاية وزارة الصحة والسكان والمجلس القومي للسكان. كذلك تم تقديم المعاونة الفنية للمسح من قِبَل معهد تطوير الموارد "ماكرو" وذلك من خلال مشروع المسوح السكانية الصحية (Measure DHS).

ويهدف إجراء المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥، للحصول على بيانات عن الإنجاب والسلوك المتبع فى تنظيم الأسرة ووفيات الأطفال. كذلك مدى الانتفاع من خدمات رعاية الأمومة والطفولة وبعض المفاهيم الأخرى المرتبطة بصحة ورفاهية السيدات والأطفال فى مصر. وقد تم من خلال هذا المسح الحصول على معلومات تفصيلية عن هذه المفاهيم من عينة شملت سيدات سبق لهن الزواج وأعمارهن فى سن الإنجاب. وكذلك تم الحصول على المعلومات الإضافية المتعلقة بنسبة الأنيميا بين السيدات، والأطفال أقل من ست سنوات، وصغار الشباب فى العمر من ١٠ - ١٩ من خلال عينة فرعية داخل الأسر المعيشية التي تمت مقابلتها.

تم تصميم عينة المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥ - لتقديم تقديرات عن مؤشرات السكان والصحة، والتي تشمل كلاً من معدلات الإنجاب والوفيات على مستوى الدولة ككل وكذلك على مستوى المناطق الست الرئيسية (محافظات حضرية - حضر وجه بحري - حضر وجه قبلي - ريف وجه بحري - ريف وجه قبلي - محافظات الحدود). وتسمح العينة أيضاً بتقديم تقديرات منفصلة لجميع المؤشرات الأساسية لسبع محافظات (الفيوم - بني سويف - المنيا - قنا - وأسوان فى الوجه القبلي - بالإضافة إلى القاهرة والإسكندرية). وبالإضافة إلى ذلك فإن حجم العينة فى معظم المحافظات الأخرى كبير بدرجة كافية تسمح بإيجاد تقديرات على مستوى المحافظة لمعظم المتغيرات الأساسية باستثناء معدلات الإنجاب، والوفيات، ومستوى الأنيميا. أما بالنسبة لمحافظات الحدود، فإن حجم العينة لكل محافظة على حدا لا يعتبر كبيراً بدرجة كافية تسمح بالحصول على تقديرات منفصلة على مستوى المحافظة.

ومن أجل إمكانية إيجاد تقديرات على مستوى المناطق الجغرافية والمحافظات فإن عدد الأسر المعيشية التي تم اختيارها من مناطق المعاينة لا يتناسب مع حجم السكان في هذه المناطق. لذا، فإن عينة المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥- تعتبر عينة غير مُرَجَّحة ذاتياً على المستوى القومي.

تم سحب عينة المسح السكاني - مصر ٢٠٠٥- على ثلاث مراحل. وكانت قائمة الشياخات/المدن تمثل إطار وحدات المعاينة في المناطق الحضرية، وتمثل قائمة القرى الإطار في المناطق الريفية. وقد قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS) بتحديث هذه القوائم، والتي تم إعدادها لبيانات تعداد ١٩٩٦، حتى تعكس الوضع القائم في عام ٢٠٠٤.

وحتى نضمن الحصول على تمثيل جغرافي وافٍ فقد تم ترتيب الشياخات/المدن والقرى حسب موقعها الجغرافي في كل محافظة بطريقة حلزونية بدءاً من الشمال إلى الجنوب. وقد تم سحب ٦٨٢ وحدة معاينة أولية (٢٨٩ شياخة/مدينة ٣٩٣ قرية) خلال المرحلة الأولى كعينة للمسح السكاني الصحي -مصر ٢٠٠٥. وقد تضمنت المرحلة الثانية لسحب العينة عدة خطوات. أولاً، تم الحصول على خرائط لكل وحدات المعاينة الأولية، ثم تم تقسيم كل منها إلى عددٍ من الأجزاء المتساوية تقريباً من حيث الحجم (حوالي ٥٠٠٠ نسمة في الجزء). ثم تم اختيار جزأين من الشياخات/المدن والقرى الكبيرة (حوالي ٢٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر). أما بالنسبة للشياخات/المدن والقرى الأصغر حجماً المتبقية فقد تم اختيار جزء واحد فقط. عَقِبَ ذلك إجراء العد السريع للأجزاء المختارة في كل وحدة معاينة بهدف الحصول على المعلومات المطلوبة التي تُمكن من تقسيم الأجزاء إلى عددٍ من القطاعات المتساوية الحجم إلى حد ما. بعد الانتهاء من مرحلة العد السريع، أُخْتِيرَ قطاعين من كل شياخة/قرية. فبالنسبة إلى الشياخات/المدن والقرى الكبيرة التي تتضمن جزأين، تم اختيار قطاع واحد من كل جزءٍ مختار. أما بالنسبة للشياخات/المدن والقرى صغيرة الحجم، والتي تم اختيار جزء واحد فقط بها، فقد تم سحب قطاعين من هذا الجزء المختار.

تم بعد ذلك حصر الأسر المعيشية لكل قطاع من القطاعات المختارة. وقد استخدمت قوائم حصر الأسر المعيشية لاختيار عينة عشوائية منتظمة تتكون من ٢٢٨٠٧ أسرة معيشية للمسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥. وقد تم اعتبار كل السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية من ١٥-٤٩ سنة في عينة الأسر المعيشية واللاتي أقمن الليلة السابقة للمقابلة في الأسرة هن السيدات المؤهلات في المسح. كما اختيرت عينة فرعية تمثل ثلث الأسر المعيشية في كل قطاع وذلك لإجراء اختبار الأنيميا. وفي هذه

العينة الفرعية تم جمع معلومات عن مستوى الأنيميا لجميع السيدات المؤهلات، الأطفال أقل من ست سنوات، وصغار الشباب من ١٠-١٩ سنة. وتم اختيار سيدة واحدة من كل أسرة معيشية في العينة الفرعية والتي تم فيها إجراء اختبار الأنيميا حتى يتم سؤالها أسئلة خاصة بالعنف داخل الأسرة.

تم استخدام استمارتين في المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥: إستمارة الأسرة المعيشية، والإستمارة الفردية للسيدة. وقد اعتمدت كلتا الاستمارتين على تلك الإستمارات التي تم استخدامها في المسوح السكانية الصحية السابقة ونماذج أدوات المسح التي أُعدت من خلال برنامج المسوح السكانية الصحية (Measure DHS). وقد تم إعداد جميع هذه الإستمارات باللغة الإنجليزية ثم تُرجمت بعد ذلك إلى اللغة العربية. وقد أجريت تجربة قبلية لاستمارتي الأسرة المعيشية والفردية للسيدة في يناير ٢٠٠٥ وقد تضمنت التجربة قبلية ٣٠٠ أسرة معيشية.

وقد تم استخدام إستمارة الأسرة المعيشية لحصر كل أفراد الأسرة المعيشية المختارة المقيمين عادةً أو الزائرين وكذلك لجمع معلومات عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة المعيشية، بالإضافة إلى حالة التغذية للسيدات والأطفال وصغار الشباب، ومستويات الأنيميا للسيدات والأطفال أقل من ست سنوات وصغار الشباب. ففي الجزء الأول من إستمارة الأسرة المعيشية تم جمع بيانات عن: العمر، والنوع، والحالة الزوجية، والحالة التعليمية، والحالة الوظيفية، كذلك الصلة برب الأسرة لكل فرد من أفراد الأسرة سواء كان مقيماً أو زائراً. وقد استخدمت أيضاً هذه المعلومات في تحديد السيدات المؤهلات للمقابلة الفردية (السيدات اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية من ١٥-٤٩ سنة)، كذلك تحديد الأطفال وصغار الشباب المؤهلين لقياس الوزن والطول ولاختبار الأنيميا.

أما الجزء الثاني من إستمارة الأسرة المعيشية فيتضمن أسئلة عن خصائص الوحدة السكنية (على سبيل المثال: عدد الحجرات، ونوع أرضية المسكن، ومصدر المياه، ونوع دورة المياه) وعن ملكية الأسرة لمجموعة مختلفة من السلع الاستهلاكية. وأخيراً، تم الحصول على المعلومات الخاصة بالوزن والطول لجميع السيدات المؤهلات والأطفال أقل من ست سنوات وكذلك صغار الشباب وتدوينها بواسطة فرق تم تدريبها خصيصاً لذلك. وأيضاً جمعت هذه الفرق بيانات عن مستوى الأنيميا للسيدات المؤهلات والأطفال أقل من ست سنوات وصغار الشباب المؤهلين، في عينة فرعية تمثل ثلث عدد الأسر المعيشية في المسح السكاني الصحي - مصر ٢٠٠٥.

تم من خلال الإستمارة الفردية للسيدة الحصول على معلومات عن الموضوعات التالية: الخصائص الخلفية للمستجيبة، الإنجاب، معرفة واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، تفضيلات الإنجاب والاتجاهات نحو تنظيم الأسرة، والحمل والرضاعة، والتطعيم وصحة الطفل، وتعليم وعمل الأطفال، وختان الإناث، وخلفية الزوج، وعمل المرأة، واتخاذ القرارات، والعنف داخل الأسرة.

٦.٧ إحصاء الإنتاج الصناعي السنوي قطاع عام / قطاع الأعمال العام:

تعتبر الإحصاءات الصناعية مؤشراً يَصور النشاط الصناعي وما يطرأ عليه من تغييرات وما يحتاج إليه من عناصر ومقومات أساسية للإنتاج، وكذلك قياس إمكانيات الصناعة ومدى ما تسهم به في الناتج المصري. وفي هذا الإطار يقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإعداد نشرة الإنتاج الصناعي السنوي للقطاع العام / قطاع الأعمال العام متضمنة مقومات الإنتاج الصناعي وحركة المخزون والتكوينات الرأسمالية بالإضافة إلى خدمات الإصلاح ومقوماتها. ويهدف هذا الإحصاء إلى توفير بيانات عن المتغيرات التالية:

١. عدد المنشآت العامة العاملة في هذا النشاط.
٢. حجم العمالة بها وتكاليف الأجور.
٣. قيمة الإنتاج الصناعي السنوي.
٤. قيمة مستلزمات الإنتاج.
٥. حساب القيمة المضافة وتوزيعها على عوامل الإنتاج.
٦. التكوينات الرأسمالية.
٧. قيمة المشروعات تحت التنفيذ - الخاصة بالمنشأة.
٨. مقومات الإنتاج الصناعي في المحافظات وفقاً للنشاط الاقتصادي.

أجريَ أول إحصاءٍ صناعي عام ١٩٧٣ مع عملية التعداد العام للسكان، ثم أُجريَ إحصاءٍ صناعي شامل كل ثلاث سنوات بإتباع أسلوب الحصر الشامل عن الأعوام ١٩٤٤، ١٩٤٧، ١٩٥٠. وتغير الشمول والدورية فأصبح كل سنتين اعتباراً من ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ عن المنشآت التي يعمل بكل منها ١٠ مشغولين فأكثر.

ثم تغيرت الدورية مرةً أخرى لتصبح سنوية اعتباراً من عام ١٩٥٧، واعتباراً من دورة ١٩٦٥/٦٤ أصبح هذا الإحصاء السنوي شاملاً لجميع منشآت القطاع العام والقطاع الخاص والتي تزاول أنشطة صناعية. واعتباراً من دورة (٩٠/٨٩) أصبحت هذه النشرة تخص القطاع العام / قطاع الأعمال العام. واعتباراً من دورة (٢٠٠٣/٢٠٠٢) تم فصل جداول الصناعات التحويلية عن جداول خدمات الإصلاح، وبناءً على ذلك تم تخصيص رسومات بيانية ومقارنات خاصة بالصناعات التحويلية وأخرى لخدمات الإصلاح وأما أنشطة مدينة القصر فهي خدمات إصلاح فقط.

ووفقاً للإحصاء الأخير (٢٠٠٤/٢٠٠٣) فقد تم تجميع البيانات عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ إلى آخر يونيه ٢٠٠٤، وبالنسبة للمنشآت التي تأسست أو توقفت خلال السنة المطلوب عنها البيانات فقد جُمعت البيانات عن الفترة الواقعة خلال تلك السنة مهما كانت مدتها. كذلك بلغ إجمالي الإطار ٨٩٨ منشأة قطاع عام / قطاع الأعمال العام تتمثل في ١٨٣ مركز رئيس و٧١٥ فرع، وبلغ عدد المنشآت التي شملتها هذه الدورة ٦٣٦ منشأة، والفرق بين إجمالي الإطار وما شملته هذه الدورة يتمثل في استبعادات ميدانية ومكتبية، وبناءً على ذلك تكون نسبة استجابة المصادر ٧٠,٨٪.

٧.٧ الإنتاج الصناعي السلعي (قطاع خاص):

يهدف إحصاء الإنتاج الصناعي السلعي إلى الحصول على بياناتٍ تفصيلية كاملة عن المنتج من السلع المُصنَّعة في جمهورية مصر العربية، وكذلك قيم العمليات الصناعية التي قامت بها المنشآت على مواد أولية أو سلع من الغير ولحسابه.

تُجمَع بيانات هذا الإحصاء عن:

١. جميع منشآت القطاع الخاص (غير منظم) التي يعمل بكل منها عشرة مشغلين فأكثر.
٢. جميع منشآت القطاع الخاص (منظم - استثماري).

وقد كانت وحدة الإحصاء هي المنشأة الصناعية، والتي تُعرَف على أنها المكان الذي يتم فيه نشاط صناعي وله كيان جغرافي مستقل (المحافظة) ودفاتر حسابية مستقلة.

تُجمَع بيانات هذا الإحصاء سنوياً. وتعتبر هذه النشرة عن السنة الميلادية ٢٠٠٠ والتي تبدأ في أول يناير ٢٠٠٠ وتنتهي في آخر ديسمبر ٢٠٠٠.

جُمِعَت بيانات هذا الإحصاء عن طريق الإستمارة التي رُوِىَ في تصميمها البساطة والوضوح بالإضافة إلى تعليمات وافية عن كيفية استيفائها. وقد تضمنت الإستمارة البيانات التالية:

١. بيانات جغرافية.
٢. بيانات تخصصية (النشاط / القطاع / عدد العاملين).
٣. بيانات السلع المنتجة خلال الفترة: (اسم السلعة / وحدة الكمية / الكمية / القيمة / كمية المحول من المنتج للتشغيل).
٤. بيانات عن العمليات الصناعية التي قامت بها المنشأة على مواد أولية أو سلع مقدمة من الغير ولحسابه.

تعتبر هذه النشرة الرابعة والثلاثون في مجال هذا النوع من الإحصاء. فقد صدرت النشرة الأولى عن السنة المالية ١٩٦٨/٦٧، وقد رُوِىَ في عرض بيانات النشرة أقصى تفصيل ممكن للسلع حتى تحقق الأهداف المرجوة منها. وقد بُذِلَت عناية كبيرة نحو توفير بيانات الكميات المنتجة وقيمتها المناظرة لها حسب سعر بيع المصنع.

هذا وقد اكتُفِيََ ببيانات القيمة دون الكمية في حالة اختلاف وحدات الكميات لبعض السلع المنتجة وعدم إمكان تحويلها إلى وحدات نمطية.

٨.٧ العقد الاجتماعي:

تُعدُّ قاعدة بيانات العقد الاجتماعي إضافةً متميزة وحقيقية لسلسلة قواعد البيانات البحثية، حيث أنها تضم عدداً كبيراً من البنود الأساسية التي تمس معظم جوانب الحياة الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية. فمن خلال الاسم الذي أُخْتِيرَ مِنْ قِبَلِ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، يتضح أن هذه القاعدة تدرس -وبصورة تفصيلية- عدداً من بنود العقد الاجتماعي الذي يبرم ضمناً بين الدولة بكيانها الاعتباري والمواطنين التابعين لها. ومن هنا تبرز أهمية هذه القاعدة بما تتناوله من علاقات ومؤشرات متنوعة.

وتكمن أهمية قاعدة بيانات العقد الاجتماعي في الآتي:

١. تحتوى على ١٤ بنداً رئيساً، تتنوع باختلاف الأهداف البحثية. وتتناول البنود الأساسية للقاعدة بيانات عن البيانات الديموجرافية، الحالة التعليمية، الحالة العملية، التأمينات

الاجتماعية، الحالة الصحية، الكهرباء، مياه وصرف صحي، السكن والمرافق والخدمات، غاز ووقود، المواصلات، أسئلة خاصة ببرامج التلفزيون، أسئلة خاصة بالمشاركة السياسية، مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر الأمن والأمان.

٢. تعمل قاعدة البيانات على جمع تلك البنود فى بوتقة واحدة يسهل من خلالها دراسة العلاقات السببية والتفاعلية، مما يضيف ثراءً لربط الجانب الاقتصادى بعدد كبير من جوانب الحياة، وهو ما يعمل على مد متخذ القرار بنوعية مختلفة من المعلومات الاقتصادية ذات الصلة بمختلف الجوانب الحياتية والسياسية للمواطن.

٣. تتنوع أساليب القياس والمتغيرات بالقاعدة بين القياسات الكمية والنوعية وهو ما يضىف كثير من الثراء على نوعية المعلومات الصادرة عن تلك القاعدة.

بلغ حجم العينة محل الدراسة ٦٠٠٥ أسرة، سُجِلَ منها عدد ٣ أسر رفضت الإجابة بينما كان هناك عدد ٧ أسر لم تستوفى الإستمارة استيفاءً كاملاً. وقد صُمِمت العينة محل الدراسة بحيث تُعطى تقديرات إحصائية دقيقة على المستوى القومي، وعلى مستوى المناطق (المحافظات الحضرية - حضر الوجه البحرى - ريف الوجه البحرى - حضر الوجه القبلى - ريف الوجه القبلى). وقد تم سحب عينة حجمها ٥٠٠٠ أسرة وزعت على النحو التالي:

١. المحافظات الحضرية (١٥٠٠ أسرة).
٢. حضر الوجه البحرى (٥٠٠ أسرة).
٣. ريف الوجه البحرى (١٢٥٠ أسرة).
٤. حضر الوجه القبلى (٥٠٠ أسرة).
٥. ريف الوجه القبلى (١٢٥٠).

ولما كانت هذه الأحجام لا تعبر عن الوزن النسبى الفعلى فى المناطق الخمس المختارة، فقد تم إعداد أوزان ترجيحية استخدمت فى التحليل لتعكس الوضع النسبى الفعلى لكل منطقة وذلك اعتماداً على التعداد السكانى لعام ١٩٩٦. كما تم زيادة حجم العينة بقراءة ١٠٠٠ أسرة من القرى الفقيرة (٤ قرى من الوجه القبلى). وأهملت المحافظات الحدودية نظراً لقلّة عدد السكان بها.

وللحصول على عينة ممثلة للمجتمع فقد تم استخدام أسلوب العينة متعددة المراحل على النحو

التالى:

١. تم سحب عشوائي لعدد ١٥ محافظة (من إجمالي ٢٢ محافظة بإهمال المحافظات الحدودية).
٢. تم اختيار عشوائي لعددٍ من الشياخات والقرى بالصورة التي تضمن تمثيل كل من الحضر والريف.
٣. في كل شياخة أو قرية تم استخدام أسلوب العينة العشوائية المنتظمة للوصول للأسر.

٩.٧ الخريطة الصناعية:

تتلخص الفكرة الأساسية لمشروع الخريطة الصناعية في عمل تصور للصناعة المصرية بشكل واضح ومحدث للمجتمع الاقتصادى المحلى والعالمي. وهذا ما دفع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لإنشاء قاعدة بيانات خاصة بهذا المشروع لتحقيق أهدافه المتمثلة في:

١. إعداد بنية معلوماتية أساسية للتخطيط الصناعي في مصر.
 ٢. ترشيد الاستثمار وتعظيم العائد منه.
 ٣. تحقيق التكامل بين الأنشطة الصناعية المختلفة لترشيد الاستيراد.
 ٤. الاستغلال الأمثل للموارد لتنمية الصادرات.
- انقسمت المراحل التحضيرية إلى:
١. تحديد مراحل العمل.
 ٢. تأهيل الكوادر البشرية.
 ٣. وضع دورة وإجراءات العمل.
 ٤. عقد مؤتمرات التلقين للمستويات الإشرافية والتنفيذية.
 ٥. تصميم وطباعة إستمارات الحصر الميداني (٣٣٠٠٠ إستمارة).
 ٦. وضع إطار الحصر الميداني من واقع المتاح من البيانات فى السجل الصناعي والسجل التجاري وإدارات التراخيص بالمحليات.

وقد انقسم المسح الميداني إلى دورتين:

الدورة الأولى:

١. استيفاء إستمارات الحصر الميداني للمنشآت الصناعية بجميع محافظات مصر.

٢. المراجعة الميدانية لعملية الحصر الميداني.
٣. المراجعة المكتبية لضمان تطابق عملية الحصر الميداني مع إطار الحصر.
٤. حصر المنشآت المستجدة والتي لم تكن واردة في إطار الحصر.
٥. تحديد السواقط من عملية الحصر.
٦. تحديد الإستثمارات غير المستوفاة.

الدورة الثانية:

١. استيفاء بيانات المنشآت السواقط من الدورة الأولى.
 ٢. استكمال بيانات الإستثمارات غير المكتملة.
 ٣. نتائج المسح الميداني = ٣١٢١٧.
- تم تصميم وتنفيذ قاعدة البيانات ونظام الحاسب الآلي لتحديث وإدخال بيانات الشركات ومنشآتها التي تم جمعها أثناء المسح الميداني.

وقد تم تجهيز البيانات عن طريق عدة مراحل:

١. فرز وتصنيف الإستثمارات.
٢. تكويد البيانات.
٣. مراجعة التكويد.
٤. إدخال البيانات (مع استبعاد بيانات المنشآت المغلقة أو التي تغير نشاطها إلى نشاط غير صناعي).
٥. مراجعة البيانات التي تم إدخالها للحاسب وتصحيحها.
٦. مراقبة جودة البيانات.
٧. نتائج تلك المرحلة = ٢١٥٧٨ منشأة مسجلة على الحاسب الآلي.

ومن الجدير بالذكر أن هذه القاعدة جُمِعَت بياناتها عام ١٩٩٩-٢٠٠٠ كما تم تحديثها عام

١٠.٧ مشروع الخريطة الاستثمارية:

تتمثل أهداف المشروع فى إتاحة كافة المعلومات القطاعية المختلفة العاكسة لواقع النشاط الاقتصادى ومؤشرات التنمية بشتى صورها فى موقعٍ جغرافى معين، وتحقيق التكامل معها باستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية GIS لخدمة كافة الأطراف المشاركة فى العملية الاستثمارية ومن أهمها:

١. المستثمر / المقترض (مصري - عربي - أجنبي).
٢. المشروعات الصغيرة (الصندوق الاجتماعى للتنمية).
٣. جهات التمويل (حكومية - غير حكومية).
٤. مسئولى التخطيط (مركزي - لا مركزي).

وقد شاركت بعض الجهات فى هذا المشروع وهى:

١. الممول والمستفيد الأول: الصندوق الاجتماعى للتنمية.
٢. جهة التنفيذ: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
٣. الجهات الداعمة: وزارة الاستثمار، وزارة التنمية المحلية، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

١١.٧ مشروع تنمية الظهير الصحراوي (دراسة محددات الانتقال إلى القرى البديلة):

تعانى الكثير من قرى مصر من الزيادة السكانية وارتفاع الكثافة السكانية بها ويترتب على هذا العديد من المشكلات الاقتصادية والصحية والاجتماعية، خاصةً إذا كانت الموارد والخدمات المتاحة فى هذه القرى لا تتناسب مع عدد السكان الذين يقيمون بها. فغالباً ما يصاحب ارتفاع الكثافة السكانية ارتفاع فى معدل البطالة وكثافة الفصول وانخفاض مستوى الخدمات الصحية وارتفاع فى معدل انتشار الأمراض. كما يعانى الشباب الراغبون فى الزواج فى هذه القرى من عدم توافر الوحدات السكنية وارتفاع أسعارها.

وفى محاولة لحل هذه المشكلات تبنت الحكومة المصرية مشروعاً لتنمية الظهير الصحراوي لمحافظات جنوب مصر باستغلال هذه المساحات فى إقامة قرى بديلة تتوافر فيها الخدمات التي يحتاجها المواطنون وتستوعب على مدى عشر سنوات خمسة ملايين نسمة، وتضيف إلى الرقعة الزراعية

ما يزيد عن ١,٥ مليون فدان، كما تستوعب هذه القرى أنشطة صناعية وتجارية متنوعة مما يساهم في توفير فرص عمل للشباب، وبالتالي خفض معدلات البطالة في الوجه القبلي.

ورغبةً من الحكومة المصرية في بناء هذه القرى بما يضمن أن تفي بمتطلبات المواطنين وتناسب قدراتهم ومواردهم الاقتصادية تم تكليف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالقيام بدراسة لاستطلاع آراء المواطنين واحتياجاتهم في تلك القرى، باستخدام إستمارة استبيان تُطبَّق على عينةٍ من الأسر المعيشية في جميع قرى الوحدات المحلية التي سيتم إنشاء القرى البديلة بها.

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. معرفة نسبة الرغبة في الانتقال إلى القرى البديلة.
٢. توصيف أسر مجتمع الدراسة توصيفاً كاملاً من حيث المستوى الاجتماعي، والتعليمي، والاقتصادي، وظروف العمل، والمعيشة لأفراد الأسرة.
٣. تحديد العوامل التي قد تجذب الأسر إلى القرى الجديدة والخدمات التي يرغب الأفراد في توافرها في تلك القرى من خلال تحديد الخدمات التي يعانون من نقص فيها أو من عدم توافرها في القرى التي يقيمون فيها حالياً.
٤. تحديد مستوى الطلب على القرى الجديدة من خلال معرفة الطلب على الأراضي الزراعية، وأراضي البناء، والوحدات السكنية الجاهزة، والمحال.
٥. مناقشة طرق تسديد ثمن الأراضي والوحدات السكنية والمحال. واختبار بعض السيناريوهات المقترحة في القرى الجديدة.
٦. دراسة الأسباب التي قد تدفع الأسر إلى الموافقة أو عدم الموافقة على الانتقال إلى القرى الجديدة.

كما تم تطبيق الدراسة في ٣ محافظات من محافظات الوجه القبلي وهي المنيا وسوهاج وقنا، وقد تم اختيار ٩ وحدات محلية من الوحدات المحلية التي سوف تخدمها القرى البديلة في هذه المحافظات لإجراء الدراسة بكل قراها وعددها ٤٢ قرية، حيث تم تطبيق الإستمارة على عينة حجمها ٥٠ أسرة من كل قرية.

وقد تم إتباع أسلوب العينة العنقودية متعددة المراحل وذلك على النحو التالي:

١. تم القيام بعددٍ سريع للقرى و تقسيم كل قرية إلى عدة قطاعات واختيار قطاع من بينها بصورة عشوائية.
 ٢. تم رسم خريطة للقطاع موقع عليها البلوكات.
 ٣. تم اختيار بلوكات بصورة عشوائية لسحب عينة الأسر.
 ٤. تم سحب عينة من الأسر من البلوكات المختارة في كل قرية بالأسلوب العشوائي المنتظم، وذلك ضماناً لانتشارها في جميع أرجاء البلوك الذي تم اختياره في المرحلة السابقة.
- يتم استيفاء الإستمارة من رب الأسرة، و إذا رفض رب الأسرة الانتقال إلى قرية جديدة طبقاً للمعلومات بالقسم الثالث من الإستمارة (الأسئلة من ٣٠١ إلى ٣٠٦) يتم تسجيل أسماء أبناء رب الأسرة الذكور الذين يبلغون من العمر ١٨ سنة فأكثر المتزوجين أو المقبلين على الزواج (خاطب أو تم عقد قرانه) ويرغبون في الانتقال، ثم يتم اختيار واحد من بين الأبناء المتزوجين -إن وجدوا- واستيفاء أسئلة الفرد الأول منه. كذلك يتم اختيار أحد الأبناء المقبلين على الزواج، ثم يتم استيفاء أسئلة الفرد الثاني منه. ومع ذلك قد أسفر التطبيق العملي عن وجود فرداً واحداً في الأسرة المعنية وقت إجراء المسح.
- و تجدر هنا الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة لا تنطبق على المحافظات ككل إذ أن العينة تشمل الريف فقط وبالتالي لا تشمل النتائج المناطق الحضرية، كما أن العينة تشتمل فقط على القرى التي تتميز بملاستها للظهير الصحراوي وبالتالي تختلف خصائصها عن القرى الأخرى في المحافظة. كذلك لا يمكن تطبيق النتائج على المناطق المماثلة من محافظات الوجه البحري أو محافظات الحدود نظراً لاختلاف خصائص السكان في هذه المناطق عن خصائص السكان في الوجه القبلي.

١٢.٧ المسكن الملائم:

في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي للسيد رئيس الجمهورية والمتعلق بتوفير نصف مليون وحدة سكنية للشباب، تم اقتراح ثلاثة نماذج من الوحدات السكنية لكي تتناسب مع الاحتياجات المختلفة للفئات المستهدفة. كما تمت مناقشة بدائل التمويل لهذه النماذج في اجتماع برئاسة معالي رئيس مجلس الوزراء شارك فيه عدد من الوزراء (الإسكان، المالية، الاستثمار، التخطيط). وقد تم تكليف مركز المعلومات بإعداد دراسة تعكس تفضيلات المواطنين حول النماذج المختلفة.

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

١. قياس اتجاهات المواطنين نحو النماذج السكنية المقترحة إنشاؤها.
٢. بحث اقتراحات المواطنين ورغباتهم في المسكن الملائم.
٣. قياس القدرة الشرائية للمواطنين وكيفية الدفع.

وقد تم سحب العينة محل الدراسة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقيّة متعددة المراحل، وقد انقسمت مراحل سحب العينة إلى:

١. تم اختيار خمس محافظات

■ القاهرة لتمثل المحافظات الحضرية.

■ المنوفية والغربية وتمثل محافظات الوجه البحري.

■ الفيوم وسوهاج وتمثل محافظات الوجه القبلي.

٢. تم الاختيار العشوائي لبعض الشياخات في الخمس محافظات على النحو التالي:

■ محافظة القاهرة: ١٠ شياخات.

■ محافظات الوجه البحري: ١٠ شياخات.

■ محافظات الوجه القبلي: ١٠ شياخات.

كما تم تحديد حجم العينة في كل قطاع من القطاعات الثلاثة السابقة بنحو ٧٦٠ أسرة.

٣. تم القيام بعدّ سريع للمباني في كل شياخة، ثم تقسيم كل شياخة إلى قطاعات واختيار أحد

هذه القطاعات عشوائياً.

■ كما تم إعداد رسم -كروكي- للقطاع المختار موضحاً عليه البلوكات وكيفية

الوصول للقطاع المختار، ثم تم القيام بحصر شامل للأسر في هذا القطاع، ليتم

سحب عينة عشوائية من بين الأسر المقيمين فيه.